

العدالة والتنمية المغربي يخسر معركة القاسم الانتخابي

التشريعية المتعلقة بنمط الاقتراع، وطريقة احتساب القاسم الانتخابي والقاعدة المعتمدة لتوزيع المقاعد على اللوائح المرشحة.

وجاء قرار المحكمة الدستورية لوضع حدا لرهان حزب العدالة والتنمية على إلغاء القاسم الانتخابي الذي اعتبره غير ديمقراطي ويمس جوهر العملية الانتخابية.

ورفضت المحكمة الدستورية الطعن الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية بخصوص عدم قبوله بالقاسم الانتخابي على أساس المسجلين ضمن القوانين الانتخابية المصادق عليها مؤخرا من طرف البرلمان.

وبررت المحكمة قرارها بأن للمشرع وفق سلطته التقديرية الحق في تحديد الأنظمة الانتخابية للمؤسسات التمثيلية والذي يحرص في ذلك على تحقيق الغايات المقررة في الدستور في شأن ضمان تكافؤ الفرص بين لوائح الترشيح وسلامة العملية الانتخابية والتعبير الحر عن إرادة الناخبين.

وعرفت الساحة السياسية في المغرب نقاشا حادا في الآونة الأخيرة حول احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية التي سيتم إعدادها لتنظيم الانتخابات البرلمانية المرتقبة.

ويخص الاقتراع الذي تبنته سبعة أحزاب، أربعة منها تشارك في الحكومة التي يرأسها حزب العدالة والتنمية، على احتساب نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد استنادا إلى عدد كل المسجلين في اللوائح الانتخابية، حتى لو لم يدلوا بأصواتهم. في حين لم تكن تحتسب سوى أصوات الناخبين الذين يشاركون في عملية الاقتراع، منذ بدء تنظيم الانتخابات في المغرب قبل ستة عقود.

ولفت لزرقي إلى أن النقاش حول نمط الاقتراع ليس مسألة تقنية كما قد يظهر للبعض، بل جوهره هو نقاش سياسي، منبها إلى أن الخلاف بين الأحزاب السياسية حول تعديل النمط الانتخابي الحالي واعتباره من بين أهم القضايا الخلافية في المشهد السياسي خلال مرحلة إعداد القوانين الانتخابية، دليل على راهنية مطلب التغيير وضرورة إصلاح نمط الاقتراع برمه.

محمد ماموني العلوي

الرباط - بددت المحكمة الدستورية في المغرب آمال حزب العدالة والتنمية في إسقاط القاسم الانتخابي الذي عارضه الحزب الإسلامي بشدة، فيما أيده غالبية الأحزاب الأخرى.

وأعلنت المحكمة الدستورية الجمعة أن مشروع القانون التنظيمي المعروف باسم "القاسم الانتخابي لا يخالف الدستور"، لتؤول بذلك مساعي العدالة والتنمية لإلغاء التعديلات إلى الفشل. وأشار قضاة المحكمة الدستورية (تنظر في مطابقة القوانين للدستور) إلى أن "تعديل طريقة حساب القاسم الانتخابي ليس فيه ما يخالف الدستور، إذ لا يمس بحرية ونزاهة الاقتراع وشفافيته، ولا بدور الانتخابات التي تعتبر أساسا مشروعية التمثيل الديمقراطي، كما هو مقرر في الدستور".

ووفق التعديل الجديد ستتم قسمة مجموع الناخبين المسجلين على عدد المقاعد بدل عدد الأصوات الصحيحة.

وفي أول تعليق له على قرار المحكمة الدستورية كشف الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني أنه "سيصنر بيان عن الأمانة العامة للحزب ستعلن من خلاله موقف الحزب من هذا القرار". وأكد العثماني السبت أن حزبه "لا يزال على نفس الموقف من أن القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية غير ديمقراطي، وغير مقبول بالنسبة إلينا".

واعتبر القيادي بالعدالة والتنمية محمد أمكراز والذي يشغل منصب وزير الشغل أنه "على الرغم من أن قرار المحكمة الدستورية غير قابل لأي طعن، لا يمكن أن يكون هذا القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين ديمقراطيا وهو يأخذ بعين الاعتبار في اختيار ممثلي الأمة ممن لم يصوتوا".

وتابع أمكراز أنه "لا يمكن أن يفهم بان الانتخابات تجري من أجل المحافظة على الأحزاب، وإنما الغاية منها في الأصل هي معرفة آراء المواطنين في الأحزاب السياسية، واختيار من يريدون أن يدير شأنهم العام والمحملي". وبدوره ندد الحبيب الشوباني القيادي بذات الحزب بقرار المحكمة معتبرا أن "هناك إرادة لتجسيم القوة الدفاعية لحزب العدالة والتنمية وإزاحتها عن صدارة المشهد السياسي". لكن قرار المحكمة الدستورية كان واضحا بتأكيد أن الدستور لا يتضمن أي حكم يتعلق بالنظام الانتخابي بصفة عامة، ولا أي مبدأ يراعى في الاختيارات

لعبة سحب البساط بين أجنحة إخوان الجزائر مستمرة

عبدالقادر بن قريفة يبحث عن تحالفات داعمة لمسار السلطة



شخصية براغماتية

وحذر في هذا الشأن مما أسماه بـ"أي تزوير أو تلاعب بطعن في الشرعية الشعبية"، وذكر بأن "العديد من المنتخبين المحليين يصدد دخول الاستحقاق النيابي سعيا للحصول على الحصانة البرلمانية والإفلات من المسائلة والحساب على ممارساتهم الفاسدة".

وبات الفصيل الإخواني الذي تمثله حركة البناء الوطني أكثر تنافعا مع خطاب السلطة من أحزاب الموالاة التقليدية، لاسيما في ما يتعلق بانتقاد الاحتجاجات السياسية والنيار الديمقراطي المعارض، مقابل دعم مسار السلطة في ما يتعلق بالدستور الجديد والاستحقاق الانتخابي، وهو ما ترجمه بتحذيره من "توظيف المال السياسي وشراء الذمم واستمالة الفئات الاجتماعية الهشة لكسب دعمها في صناديق الاقتراع".

ورغم حساباته الخاطئة التي ظهرت في توقعات سابقة له حول تسجيل نسبة مشاركة قوية تناهز 12 مليوناً في الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد في نوفمبر الماضي، وتوعد حينها بالدفاع عنه بتلميحات مضادة مفادها أن حصل عكس ذلك، إلا أن الرجل يعرب الآن عن استحواذ حركته على الأغلبية في البرلمان القادم، وهو ما يطرح صدقية خطاب بن قريفة، خاصة إذا مني بأي انتكاسة في الانتخابات القادمة.

وقصد بن قريفة بذلك حركتي استقلال منطقة القبائل "ماك" و"رشاد" اللتين اتهمتهما السلطة بممارسة التحريض والشحن لجر الحراك الشعبي إلى العنف والإرهاب واستهداف الوحدة الوطنية، وأشارت إليهما في بيان المجلس الأعلى للأمن المنعقد مؤخرا بوصفهما بـ"الانفصاليين والمقربين من الإرهاب".

ولم يسلم خصوم حركة البناء الوطني من قوى التصار الإخواني من خطاب بن قريفة الذي ألمح إلى "توظيف هؤلاء للاسلاميين غير الأخلاقية وشراء الذمم بواسطة الزيت والسكر والحليب للحصول على التوقيعات الشخصية في تشكيل لوائح الترشيح للانتخابات القادمة".

وشدد المتحدث على أن "الجزائر الجديدة لن تنطلق دون تحالف وطني من أجل الخيار الدستوري، بما يحقق الأغلبية البرلمانية الداعمة لاستقرار المؤسسات"، وهو ما يطرح إمكانية ذهاب الموالين الجدد للسلطة إلى إبرام تحالف جديد أسوة بالتحالف الحزبي الذي دعم بوتفليقة من سنة 1999 إلى 2014.

ومع ذلك أبدى بن قريفة مخاوفه من إمكانية انحياز الإدارة التي يشرف عليها منتخبون ينتمون إلى أحزاب الحقبة الماضية، في إشارة إلى جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحتى إسلاميين منافسين لحركته في التيار الإسلامي.

ولذلك فإن أي تحالف في المدى القريب سيكون مخالفا للتوقعات أو المعطيات السابقة.

ويحكم صراع حاد بين قطبي التيار الإخواني وهما حركتا "حمس" و"البناء" بسبب لعبة سحب البساط بين الطرفين لاحتكاك مهمة الشراكة المستقبلية مع السلطة، فمنذ خوض بن قريفة للانتخابات الرئاسية الأخيرة كمنافس للرئيس عبدالمجيد تبون بات أحد الفاعلين المقربين من السلطة وأحد أبرز المدافعين عن مساره.

وصرح بن قريفة في تجمع شعبي لآصناره في ولاية البويرة (120 كيلومترا شرقي العاصمة) أنتمضم السبب بان "الجزائر تحتاج إلى ترقية المصالحة الوطنية بكل أبعادها السياسية وتصفية مخلفات الماضي وأثارها السلبية على الدولة والمجتمع من خلال نبذ الحقد والكراهية وتصفية الحسابات".

ورافق المتحدث عن مقارنة السلطة في اتهام من وصفتهم بـ"الانفصاليين والإرهابيين" باستغلال الحراك الشعبي لإذلال البلاد في دوامة العنف بقوله "دعم الحريات لا يكون على حساب الاستقرار والوحدة الترابية ومحاولات تقسيم الشعب، وأن تلك الحركات مرفوضة من الشعب الجزائري، خاصة أنها تدعو من وراء الجدار لإضعاف اللحمة الوطنية أو تستهدف الوحدة لخدمة أجندات خارجية".

تستمر لعبة سحب البساط بين إخوان الجزائر في ظل تسابق أبرز قياداتهم على إبرام تحالفات مع السلطة هدفها التمتع مع المشهد الجديد مع اقتراب السباق الانتخابي، ويبحث زعيم حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريفة عن تحقيق تحالفات داعمة لمسار السلطة في خطوة تستهدف إضعاف نفوذ خصومه من التيار الإخواني على خلفية استمرار التصدعات في ما بينهم.

طاهر بليدي

الجزائر - تبحث حركة البناء الوطني الإخوانية عن إبرام تحالف سياسي داعم للسلطة تكون طرفا فيه أسوة بما أقامته غريماتها في التيار ذاته حركة مجتمع السلم خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وهو ما يلوح إلى هوية المشهد السياسي القادم في البلاد، ولو أنه لن يكون مختلفا كثيرا عما سبقه، حيث سيتم الإبقاء على نفس النمط مع تغير في الوجوه والمكونات فقط.

ويربط زعيم حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريفة إرساء قواعد "الجزائر الجديدة" بمدى قدرة أزرع التيار الوطني على إرساء تحالف سياسي يحقق الأغلبية في الانتخابات النيابية القادمة ويضمن استقرار المؤسسات الجديدة. ويبدو أن الحركة الإخوانية، التي فتحت لوائحها حتى للبرغاء عنها ولم يسبق لهم الخصال في صفوفها من أجل خوض الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في يونيو القادم، مستعدة أيضا لإبرام تحالفات سياسية وانتخابية حتى مع لا تقاسمهم نفس المرجعية السياسية والأيديولوجية.

الفصيل الإخواني الذي تمثله حركة البناء الوطني بات أكثر تنافعا مع خطاب السلطة مقارنة مع أحزاب الموالاة التقليدية

وإذ سجل الإسلاميون في الجزائر دخولا جماعيا في الاستحقاق المذكور، فإن فرص التحالف بينهم باتت بعيدة بسبب الخلافات المستشرية بينهم،

الدبلوماسية الشعبية سلاح مصر وإثيوبيا في معركة سد النهضة

على أي خيار غير ناعم قد تكون مجبرة على اتخاذ.

ولجأت مصر إلى سلاح الدبلوماسية الشعبية مبكرا وأرسلت وفدا يمثل قوى وأحزابا سياسية عدة إلى أديس أبابا في أبريل 2011 للتأكيد على التعاون وإمكانية تعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل. وعاد الوفد من دون أن يتغير الموقف الإثيوبي شعبيا أو رسميا، بل جرى توظيف مسألة الدبلوماسية الشعبية في الحصول على مشروعية تدعم أحقية أديس أبابا في مشروع السد بالطريقة التي تراها الحكومة مناسبة.

ويقول مراقبون إن هذا النوع من الدبلوماسية تحول إلى أداة لدعم المواقف السياسية وليس الفنية، حيث يركز على المناحي العاطفية ولا يناقش الأزمّة بموضوعية، وبدأ الأمر ينتقل إلى عنصر ضاغظ على صناع القرار. فالنتيجة التي يحصل عليها كل طرف تنحصر في شقها الداخلي ولا يعبا بها الرأي العام الدولي لكثرة تفاصيلها وتناقض الروايات التي تحملها كل أجنحة.

وتكمن الخطورة في تكريس هذه الطريقة لمشاعر شوقية تنعكس سلبا على الجهود المبذولة لتقريب المسافات، فإني تنازل يمكن أن يقدمه المفاوض المصري أو الإثيوبي يمكن أن يتحول إلى هزيمة في رأي الدبلوماسية الشعبية، حتى صارت وسيلة لاتجاه نحو التهينة والتصعيد والحرب ونزاع مبررات الاتفاق في أن واحد.

دعم مفاوضات سد النهضة وحماية الحقوق المائية لمصر. وأشار استناد الأراضي والمياه بجامعة القاهرة نادر نور الدين إلى أن الغرض من الحملة تعريف العالم بحقوق مصر التاريخية في المياه، وليس من المظن أن تقوم دولة بحجز المياه حسب قوانين إدارة الأنهار العابرة للحدود.

أي تنازل يمكن أن يقدمه المفاوض المصري أو الإثيوبي يمكن أن يتحول إلى هزيمة في رأي الدبلوماسية الشعبية

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن القاهرة تبعد برسالة إلى العالم، مفادها أنها لا تسعى للضرر بأي دولة تستفيد من مياه النيل، وهدفها ترك أتحاد مياه النيل بشكل طبيعي، ولم تطلب استخدام مياه النيل في مجال معين دون غيره، وهذه المياه تمر من دول المنبع وتأخذ احتياجاتها على أن يصل الباقي إلى دولتي المصب مصر والسودان.

وأوضح أن الحملة الشعبية تاتي في توقيت مهم حيث تتزامن مع التعتت الإثيوبي في المفاوضات، ما يستوجب حشد رأي عام دولي حول عدالة الموقف المصري حتى لا يلوم أحد أجهزة الدولة

واستخدمت أحمد رئيس الحكومة الإثيوبية فيديو يرمز إلى حسن التصرف والتعاون بين الجوانب والطبيير يضم "كلبا وقطا ودجاجة" على حسابه الخاص على تويتر دون تعليق، وهو ما جعل نشطاء مصريين يتهمون عليه لأن الفيديو حسال أوجه، وتولى إثيوبيون الدفاع عنه بتلميحات مضادة مفادها أن بلدهم هو المتحكم في مياه النيل الأزرق، ولا توجد قوة تثنيهم عن الشروع في الملء الثاني في يوليو المقبل.

ودعت وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج نبيلة مكرم الخميس المصريين المقيمين في الخارج إلى نشر فيديوهات خاصة بأحقية مصر في مياه النيل عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي لفضية بلدهم أمام العالم، واعتمادا على ما لديهم من تأثير داخل المجتمعات الأجنبية المتواجدين فيها.

وجاءت الدعوة لتلبية لطلب شرعية من المصريين مدمم بفيدويها تتعلق بأحقية مصر في مياه النيل، حيث استشعروا ضرورة استكمال ما بدأوه من حملات دعم واسعة خلال فترات سابقة دفاعا عن حق بلدهم في مياه النيل، مقابل هجمات دعائية شرسة يقوم بها إثيوبيون في وسائل إعلام وجماعات ضغط متباينة.

وأطلقت الجالية المصرية في الولايات المتحدة من قبل حملة إلكترونية للتوقيع على مذكرة لحث واشنطن على

تحمل القاهرة مسؤولية ما حل بهم من حرمان تاريخي للكهرباء. ويصرف النظر عن التضخمات والمغالطات والتناقضات والأهداف التي يحملها الخطاب الشعبي فقد باتت وسيلة مهمة في أيدي كل طرف في ظل حساسية المناورات السياسية وضيق الألق في المفاوضات الفنية. حيث أن الأزمة قد اتسعت وأصبحت مرشحة للتداول والمناقشة من قبل المجتمع الدولي على أصعدة عديدة، وهو ما يمنح الدبلوماسية الشعبية أهمية ويدفع الدوائر الرسمية إلى المزيد من الاهتمام بها.



الأمن المائي قضية وجودية